

THE ENGINE ROOM

# الهوية الرقمية في نيجيريا: دراسة حالة

<https://www.digitalid.theengineroom.org>

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Network)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحث: بريشس أغبوجي

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: سارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولورا جوزمان، ذي إنجن روم

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم: سلام شكور

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للترخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة،

تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>

## المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير الحقيقي لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطربين للامتثال لها.

يتكون بحثنا في نيجيريا من ست مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في أبوجا ومن خلال الإنترنت، بالإضافة إلى مقابلات ومناقشات مجموعات الدراسة مع مجموعة متنوعة من المواطنين بمن فيهم المهجرون داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق الغنية، ومنظمات المجتمع المدني. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من مقابلات المستطلعين الرئيسيين ومناقشات مجموعات الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي<sup>1</sup>.

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثير مجموعة متنوعة من الأشخاص بالبنية التحتية والبروتوكولات الرقمية.

### نظام الهوية الرقمية

حالياً، هناك 13 وكالة فيدرالية على الأقل والعديد من الوكالات الحكومية التي تقدم خدمات الهوية في نيجيريا. تقوم كل وكالة بجمع نفس المعلومات البيومترية من الأفراد، وتتداخل الجهود داخل الوكالات الحكومية بما يؤدي لتكلفة مالية عالية للبلاد. على الرغم من هدف الحكومة النيجيرية دمج جميع هذه الأنظمة منذ عام 2014، إلا أن التقدم كان بطيئاً. حيث تلخ طرحة البطاقة التي يُشار إليها غالباً باسم "eID" بسبب شراكة مع شركة ماستر كارد، والتي انتقدتها البعض باعتبارها مشروعاً تجارياً يسم ببيانات المواطن<sup>2</sup>.

بحلول أكتوبر/ تشرين الأول 2019، كان 19٪ فقط من النيجيريين قد سجلوا أسماءهم في الهوية الرقمية الوطنية المصممة لتحل محل أنظمة الهوية السابقة<sup>3</sup>.

ل للوصول إلى المزيد من الأشخاص، تعاونت اللجنة الوطنية لإدارة الهوية (NIMC) في نيجيريا مع البنك الدولي لتطوير نموذج إيكولوجي مصمم لزيادة تغطية هذه الهوية الوطنية من خلال الاستفادة من القطاعين العام والخاص ليصبحوا شركاء للتسجيل مع NIMC. صرح أحد المستطلعين من البنك الدولي:

<sup>1</sup> ذي إنجن روم (2020). البلدان متعددة دراسة: الرقمية للهوية المعاشة التأثيرات فهم..

<sup>2</sup> See, for example, Branding Nigeria: MasterCard-backed I.D. is also a debit card and a passport, by Alex Court (2014, September 25), CNN. Available at:

<http://edition.cnn.com/2014/09/25/business/branding-nigeria-mastercard-backed-i-d-/index.html>. And Nigeria's Orwellian biometric ID is brought to you by MasterCard, by Siobhan O'Grady (2014, September 3), Foreign Policy. Available at:

<https://foreignpolicy.com/2014/09/03/nigerias-orwellian-biometric-id-is-brought-to-you-by-mastercard/>

<sup>3</sup> Sanni, K. (2019, October 20). National ID card is free, but only 19% Nigerians are registered. Premium Times. <https://allafrica.com/stories/201910210021.html>

الفكرة هي عند قيامك بالتسجيل للحصول على بطاقة SIM دون أن يكون لديك بالفعل هوية وطنية، سيتم تسجيل هويتك الوطنية في نفس عملية التسجيل تلك. وينطبق نفس الأمر مع البنك ومع أي نوع من البرامج الاجتماعية وحتى البرامج الصحية على سبيل المثال.

تهدف الحكومة النيجيرية إلى استخدام هوية NIMC لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك "شبكة الأمان الاجتماعي والشمول المالي والدفع الرقمي وتقاعد الموظفين والخدمات الزراعية والرعاية الصحية والتعليم وتنمية المهارات والتوظيف وتنفيذ القانون وإصلاح قوانين الأراضي والانتخابات والتعداد العام".<sup>4</sup> سيحصل كل من البالغين والأطفال على الهوية الشخصية. يجمع الموظفون البيانات الديموغرافية لكل شخص وصور فوتوغرافية و10 بصمات في مراكز التسجيل قبل إعطاء "بطاقة هوية عامة ذات شريحة رقمية متعددة الأغراض"<sup>5</sup> لمن يبلغون من العمر 16 عاماً أو أكبر مع رقم هوية وطني (NIN).

## التجارب المعاشة

توفر المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في نيجيريا بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان 2019، نظرة عميقة للتجارب المعاشة للأفراد الذين يتفاعلون مع الأنظمة الموصوفة. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص في أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع بعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم بأنه ليس لدى جميع سكان نيجيريا تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

## انخفاض مستويات الوعي العام

أبلغنا الأشخاص الذين تحدثنا إليهم في نيجيريا عن نقص عام في الوعي حول وظائف الهوية الوطنية، ولماذا يتم جمع الكثير من البيانات وكيف يتم تخزينها. أظهر بحثنا أن نسبة التسجيل في برنامج الهوية الرقمية NIMC منخفضة لأن معظم الناس لا يعرفون الغرض من البطاقة. في كثير من الأحيان، سجل البعض ببساطة لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى بعض الخدمات بدون رقم NIN أو لأنهم رأوا أشخاص يصطفون في طوابير. وفي حالة الأفراد ذوي الدخل المنخفض وخاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات المهجرين داخلياً، كانوا يأملون في الحصول على بعض الفوائد مثل الغذاء أو التعويض.

علاوة على ذلك، ادعى بعض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن الحكومة ترغب في تسجيل الأشخاص بسرعة أكبر وبأنها تهدد بحجب الوثائق الرئيسية الأخرى لتحقيق ذلك. "لقد هُددنا أنه في حال عدم حصولنا على بطاقة هوية وطنية، فلن نكون قادرين على تجديد جواز السفر الدولي ولهذا السبب ذهبنا للتسجيل"، هذا ما قاله أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة. قيل لنا أن هذا التصييق دفع بعض النيجيريين للمضي قدماً وإكمال عملية التسجيل.

## مشاورة عامة شبه معدومة

<sup>4</sup> National ID Management Commission. (2017 June). A strategic roadmap for developing digital identification in Nigeria.

[https://www.nimc.gov.ng/docs/reports/strategicRoadmapDigitalID\\_Nigeria\\_May2018.pdf](https://www.nimc.gov.ng/docs/reports/strategicRoadmapDigitalID_Nigeria_May2018.pdf)

<sup>5</sup> The World Bank. (2016). ID4D - Country diagnostic: Nigeria.

<http://documents.worldbank.org/curated/en/136541489666581589/pdf/113567-REPL-Nigeria-ID4D-Diagnostics-Web.pdf>

تصف خطة البنك الدولي لتطوير الهوية الرقمية وتنفيذها مع الحكومة النيجيرية أهمية المشاركة العامة، بما في ذلك خطة إشراك الأطراف المعنية مع إيلاء اهتمام خاص للسلطات الحكومية و"التواصل المنتظم مع عامة السكان" و"المشاورات الرسمية مع الفئات المهمشة".<sup>6</sup> وفي حين ذكر بعض الذين تمت مقابلتهم معرفتهم بالهوية الجديدة من خلال التلفزيون والإذاعة، فإن معظم المقابلات ومجموعات الدراسة لم تُظهر أية معرفة بأية مشاورات عامة.

سمعت إحدى مجموعات الدراسة للأشخاص ذوي الإعاقة عن اجتماع للبنك الدولي (وأكد البنك الدولي أنه أخذ بآراء الأشخاص ذوي الإعاقة) لكنهم لم يعرفوا أي شخص كان حاضراً. صرح قائد هذه المجموعة قائلاً: "لو تم سماع أصواتنا وإشراكنا في الحوار، لربما ما كانت العملية مشوبة بالأخطاء. لا يوجد شعور بالشراكة". من غير اقتناع بجدوى الموضوع لا يجد الأشخاص أي سبب للتسجيل، وحتى أولئك الذين يسجلون لا يرون قيمة كبيرة للهوية. يمثل هذا الافتقار للإحساس "بالشراكة" مشكلة أساسية لو كالة حكومية تهدف إلى تسجيل ما يقرب من 200 مليون شخص. في الواقع، لم يستلم أكثر من 700 ألف شخص مسجل بطاقتهم.<sup>7</sup> تتحدث هذه التجربة أيضاً عن الحاجة إلى زيادة الوعي العام بالمشاورات التي حدثت. قد يرغب الناس بإعطاء رأيهم إن وجدوا أن احتياجاتهم لم تتم معالجتها بشكل كامل، لكنهم سيكونون أكثر ثقة في النظام عند علمهم أن صانعي القرار قد تواصلوا مع مجتمعهم الأوسع، وسيزداد احتمال ثقتهم بأن شكاوهم ستُسمع.

## عوائق التسجيل والاستخدام

في نيجيريا، تؤثر عوائق التسجيل على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وسكان المجتمعات الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة. قال كل من تحدثنا إليهم أن عملية التسجيل طويلة للغاية. في حين أن الأثرياء يستطيعون الدفع لموظفي التسجيل للحضور أو الدفع "للقفز على قائمة الانتظار" بحسب المستطلعين، على الرغم من أن هذه الرشاوى غير مسموح بها، فإن الأشخاص ذوي الموارد المحدودة يقفون في طوابير مركز التسجيل لساعات وأيام. وصف أحد المستطلعين الرئيسيين العملية بأنها "صعبة للغاية وطويلة والمراكز مشغولة للغاية. طوابير الناس تمتد لعدة أيام".

يصبح الانتظار في مراكز التسجيل طوال اليوم أكثر تعقيداً بالنسبة للأشخاص الذين يضطرون إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى المراكز. يكلف السفر المال، وقد يعني فقدان العمل. بالإضافة إلى ذلك، تعيق عملية التسجيل مشاركة الأفراد في المجتمعات الريفية الذين يفرض دينهم المعايير الجندرية المحافظة. على الرغم من أهداف الحكومة المتمثلة في الشمول المالي وتوزيع المساعدات، يظهر بحثنا أن بطاقات الهوية هذه لم تصل إلى كثير من الناس الذين يحتاجون للمساعدة في المناطق الريفية.

لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى العديد من مواقع التسجيل. قال رجل أعمى إنه حصل على نموذج لملء البيانات، وعليه أن يطلب من شخص آخر في الطابور أن يملأه. تحدثت امرأة معاقة عن الانتظار في طابور لاستلام بطاقتها دون مكان للجلوس. بعد أكثر من ساعة لم تعد قادرة على الوقوف وطلبت المساعدة، لكن لم يستجب أحد بسبب الضجيج العالي في الغرفة. كان عليها الصراخ للحصول على انتباه موظفي التسجيل. أبلغ مشارك آخر في مجموعة الدراسة للأشخاص ذوي الإعاقة عن تجارب مماثلة: "سيخبرك مقعدو الكراسي المتحركة أنهم أُخبطوا عند مجرد

<sup>6</sup> The World Bank. (2018). Project information document/integrated safeguards data sheet (PID/ISDS)– Nigeria digital identification for development project (p. 9).

<http://documents.worldbank.org/curated/en/501321536599368311/pdf/Concept-Project-Information-Documents-Integrated-Safeguards-Data-Sheet-Nigeria-Digital-Identification-for-Development-Project-P167183.pdf>

<sup>7</sup> Sanni, K. (2019, October 20). National ID card is free, but only 19% Nigerians are registered. Premium Times. <https://allafrica.com/stories/201910210021.html>

وصولهم للبوابة وعادوا أدراجهم"، وسيخبرك الصم بأن بعض المسؤولين يتصرفون بتعالٍ وأنهم لا يصبرون بما يكفي لفهمهم". ثم أخبرنا هذا الشخص ما سيفعله لو كان مسؤولاً:

نحن من أفقر الناس، لذلك لا أريد أن يأتي الناس خمس مرات لمجرد التسجيل. سأؤكد عندما أرى شخصاً ذا إعاقة من إعطائه الأولوية بالتسجيل، غالباً لأنني لا أعرف من أين تمكن من الحصول على المال لدفع أجره المواصلات... سأؤكد عند وجود أي شخص ذي إعاقة في المبنى من أن يتم استدعاؤه وتسجيله حتى لا يضطر إلى الدفع مجدداً للمجيء كل يوم للتسجيل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك التباس حول الاعتراف بالإعاقة. تسأل نماذج التسجيل الأشخاص عما إذا كانوا يعانون من إعاقات ولكن لا تمكنهم من تحديد نوعها. لا تتضمن البطاقة نفسها أي معلومات عن الإعاقة، مما تسبب في قلق الأشخاص المعاقين الذين قابلناهم من سوء الفهم. على سبيل المثال، أعرب شخص أصم عن قلقه لأن البطاقة لم تبلغ العامة بهذه الإعاقة. حيث كاد أن يلقي القبض عليه عند نقطة تفتيش عسكرية، إذ اشتبه الجنود في أنه عضو في حركة بوكو حرام المتطرفة لأنه لم يتمكن من الرد على أسئلتهم. كانت هويته التي لم تبلغ عن إعاقته، عديمة الفائدة في هذه الحالة. ما أنقذه هو الظهور المفاجئ لشخص يعرفه. ليس من الواضح سبب جمع المعلومات المتعلقة بالإعاقة وكيفية استخدامها إذا لم يتم عرضها بعد ذلك على البطاقة نفسها أو عند المسح الضوئي.

أخيراً، تحدثنا إلى العديد من الأشخاص الذين لم يتلقوا بطاقات هويتهم بعد عدة أشهر وحتى سنوات من الانتظار. انتظرت امرأة بطاقة هويتها البلاستيكية بعد نزوحها بسبب تمرد حركة بوكو حرام المتطرفة في عام 2016 ولم يكن لديها سوى وثيقة ورقية لإثبات الهوية. أخبرنا شخص آخر مهجر قسراً أنه في كل مرة ذهب لاستلام بطاقته أن الكمبيوتر لا يعمل بشكل صحيح أو أن الشاشة كانت معطلة. في النهاية، فقد بطاقة SIM الخاصة به، مما لم يترك للحكومة أي وسيلة لإخباره بأن بطاقته جاهزة.

بعد عدة أشهر من انتهاء مرحلة بحثنا الميداني، أعلنت NIMC على تويتر في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أنه سيكون هناك رسوم قدرها 3000 نيرة نيجيرية<sup>8</sup> للشخص الواحد لتجديد الهوية الرقمية الوطنية.<sup>9</sup> قوبل هذا بالغضب والإحباط، خاصة من الأشخاص الذين انتظروا سنوات ولم يتلقوا بطاقة هويتهم بعد.<sup>10</sup> يوضح بحثنا الطرق العديدة التي تم فيها استبعاد العديد من الأشخاص من قبل هذا النظام وجاءت هذه الرسوم لمضاعفة هذه المشكلة ومفاقمة أوجه عدم المساواة الموجودة.

## غياب الموافقة المبينة على معرفة

أكد الأشخاص الذين قابلناهم في نيجيريا عدم وجود أي ذكر لأي عملية موافقة مبينة على معرفة. حيث يعتبر القُدوم إلى مركز التسجيل موافقة. في الواقع، أدى الافتراض الواسع النطاق للحضور إلى مركز التسجيل على أنه موافقة إلى قيام أحد المستطلعين بالإشارة إلى تفسير الباحث للموافقة المبينة على معرفة بأنها "مطالبة بموافقة خاصة" -

<sup>8</sup> في وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019) كان هذا المبلغ يساوي 7.5 يورو.

<sup>9</sup> Channels Television. (2019, October 15). Nigerians fume as NIMC attaches N3,000 charges to national ID renewal. <https://www.channelstv.com/2019/10/15/nigerians-fume-as-nimc-attaches-n3000-charges-to-national-id-renewal/>

<sup>10</sup> Sahara Reporters. (2019, October 15). Backlash Greets NIMC Announcement Of N5000 For National ID Renewal <http://saharareporters.com/2019/10/15/backlash-greets-nimc-announcement-n5000-national-id-renewal>

واعتبر المشاركون أن فرضية "الموافقة المبنية على معرفة" كانت غير عادية ومضحكة لأن الموافقة لا يتم جمعها عادة. كان هذا الرأي واسع الانتشار لدرجة أنه نادراً ما كان هناك مزيد من النقاش.

يتناقض هذا الاكتشاف بشكل حاد مع أفضل الممارسات حول جمع البيانات. يُنظر إلى الحصول على الموافقة المبنية على معرفة على نطاق واسع على أنه خطوة ضرورية في أنظمة تحديد الهوية من أجل احترام حقوق الأشخاص، ويجب أن يتضمن طلب موافقة الشخص الذي يقوم بالتسجيل قبل جمع البيانات، وخاصة البيومترية منها.

علاوة على ذلك، يمكن ربط عدم الموافقة المبنية على معرفة بالافتقار إلى "الشعور بالشاركة" الموصوف أعلاه. عندما تفشل العمليات المصممة لأنظمة الهوية الرقمية في احترام حقوق الأشخاص وتمكينهم من اتخاذ قرارات بشأن بياناتهم، فإن ذلك يضر بعلاقة الثقة بين الأفراد والمؤسسات الحاكمة ويعطل الإحساس بالشاركة.

## حماية البيانات

سيتم استخدام نظام الهوية الرقمية الجديد في نيجيريا في العديد من الوكالات الحكومية وكذلك العديد من شركات القطاع الخاص. أخبرنا المستطلعون الرئيسيون أن هناك بالفعل نسبة عالية من تبادل بيانات غير توافقية، بما في ذلك بيع مجموعات البيانات بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمسوقين من الجهات الخارجية. صرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: "نعم، يمكن للبنوك الوصول إلى معلوماتي... كما تتمتع هيئة موانئ نيجيريا بالقدرة على الوصول إلى معلوماتنا".

يعتقد العديد من المشاركين في مجموعة الدراسة أن بياناتهم ليست آمنة لدى الحكومة والقطاع الخاص، لكنهم يقومون بتقديمها على أي حال بسبب عدم وجود خيار آخر. يفتنح الكثيرون أن ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونية في نيجيريا هو نتيجة منح الأشخاص الذين يعملون في البنوك للوصول إلى بياناتهم. صرح أحد المشاركين في مجموعة الدراسة قائلاً: "أعتقد أن هناك خوف من إمكانية مشاركة هذه المعلومات لأن مسألة الجريمة الإلكترونية في نيجيريا ما كانت لتنجح إن لم تكن تتم بالتعاون مع [الموظفين] الداخليين".

ومع ذلك، أخبرنا أعضاء المجتمع المدني أن حماية البيانات لا تعتبر جزءاً مهماً من القضية للعامة. نظراً لارتفاع معدل الفقر في البلاد، لا يشعر المواطن العادي بالقلق إزاء ما تريد الحكومة القيام به مع بياناته. إنهم أكثر قلقاً حيال البقاء على قيد الحياة وإعالة أسرهم، وينظر الكثيرون إلى الخصوصية باعتبارها مصدر قلق مترف. كما قال أحد المستطلعين الرئيسيين، "[تقوم الحكومة] بجمع [البيانات] لأن لا أحد يشكو من قانون الحماية [المعلومات الشخصية]".

كشفت مجموعات الدراسة مع المهجرين داخلياً عن مزيج من الامتنان للمساعدة والفرص المتاحة من خلال الهوية الرقمية والقلق إزاء احترام الخصوصية والغرض من جمع البيانات من قبل الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي. قالت إحدى النساء: "لا أعرف البتة ما يتم استخدامه. أخاف في بعض الأحيان من احتمال استخدام اسمي وصورتني لأسباب شريرة، لكنني أصلي دائماً لله من أجل الأمان". تعتبر عمليات أخذ الصور المتكررة (غالباً لأغراض غير الهوية الرقمية) مصدر قلق كبير. اشتكى اثنان آخران في نفس مجموعة الدراسة من قيام الأشخاص بالتقاط صورهم يومياً دون أن يفوا بوعودهم:

دائماً ما يأخذون الكثير من الصور، ويقولون لنا أنه بعد التقاط الصور سيعلموننا بعض المهارات المختلفة ويؤهلوننا للعمل. ولكن في نهاية اليوم يأخذون كل شيء معهم بعد التقاط الصور دون تعليمنا تلك المهارات التي وعدوا بها مرة أخرى.

يبدو أن هذه التجارب مع جمع البيانات وخاصة مع الصور الفوتوغرافية، من قبل المؤسسات النافذة مثل الحكومة النيجيرية وبرنامج الأغذية العالمي، زادت من الاهتمام الفردي بالبيانات وخاصة بين الفئات السكانية المهمشة بشكل خاص.

لحسن الحظ، اعتمدت الوكالة الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا لائحة حماية البيانات في نيجيريا<sup>11</sup> في يناير/ كانون الثاني 2019. كما رأينا في التشريعات الجديدة لحماية البيانات في أجزاء أخرى من العالم،<sup>12</sup> تتضمن هذه اللائحة بعض مكونات النظام العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.<sup>13</sup> يعتمد نجاحها في بلد يعاني من مشاكل أمنية رقمية كبيرة، حيث تتم عادةً مشاركة البيانات دون موافقة،<sup>14</sup> على التوعية والإنفاذ.

## المجتمع المدني

تُعد المناصرة لمشروع الهوية الرقمية أمراً صعباً نتيجة ضعف الاهتمام العام وبالتالي الضغط العام. إن المجتمع المدني النيجيري صغير إلى حد ما ولا يتلقى تمويلاً كافياً، ومن الصعب على المنظمات أن تتصدى لقضايا جديدة عندما يكون اهتمامها منصباً على المشاكل الكبرى التي يواجهها الناس بشكل يومي، مثل الفقر. في مناقشة مجموعة دراسة مع ممثلي المجتمع المدني، لخص أحد المشاركين المشكلة بالتالي:

أشعر أن علينا المشاركة بشكل أكبر في هذه القضايا، لكن الواقع يقول أننا لسنا جزءاً منها بسبب القدرات والموارد ببساطة. بالنسبة لي، لا يتعلق الأمر فقط بعدم الرغبة في عمل كل شيء لكل الناس، نحن ببساطة لا نملك القدرة على أن نعمل كل شيء لكل الناس.

تحمل هذه التحديات منظمات الحقوق الرقمية عبء العمل على التغيير في مواجهة حكومة قوية. انخرطت مبادرة باراديجم، وهي منظمة للحقوق الرقمية، في مسألة الهوية الرقمية التي تعود إلى فترة شراكة ماستركارد مع الحكومة. أفاد أحد المستطلعين في منظمة المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها صغيرة للغاية بحيث لا تستطيع التعامل مع الحكومة بشكل فردي، وعلى الرغم من أن مبادرة باراديجم قد خاضت تلك المعركة، إلا أننا لم نر قطاع منظمات المجتمع المدني يصطف معاً بشكل كامل كي يتمكن من إحداث تأثير أكبر قليلاً. إذن لديك منظمة صغيرة بموارد صغيرة تقاوم هذا العملاق. أفضل ما يمكنك فعله هو طرح بعض المشكلات، لا أكثر. يمكنهم دفنك في المحكمة - لديهم كل الموارد - إذا كانوا لا يرغبون حقاً في تقديم تلك المعلومات.

<sup>11</sup> National Information Technology Development Agency. (2019). Nigeria data protection regulation. <https://nitda.gov.ng/wp-content/uploads/2019/01/NigeriaDataProtectionRegulation.pdf>

<sup>12</sup> على سبيل المثال، لاحظت دراستنا لتايوان وجود تشريعات هناك تستند إلى قانون حماية البيانات الأوروبي.

<sup>13</sup> <https://digitalguardian.com/blog/breaking-down-nigeria-data-protection-regulation>

<sup>14</sup> PUNCH. (2019, September 22). Concerns as Nigerian firms move to adopt data protection regulation <https://punchng.com/concerns-as-nigerian-firms-move-to-adopt-data-protection-regulation/>

ومع ذلك، تمكنت مبادرة باراديغم من زيادة الوعي بمخاطر حصول شركة أجنبية على قاعدة بيانات NIMC، ومنذ ذلك الحين عملت على رفع مشروع قانون الحقوق والحرية الرقمية،<sup>15</sup> الذي لم يتم اعتماده للآن.<sup>16</sup>

## الاستنتاجات والتوصيات

بالنظر إلى حالة المجتمع المدني المثقلة بالأعباء في نيجيريا، سيكون من الجيد رؤية استثمار المنظمات والمدافعين والممولين الإقليميين والدوليين للموارد في مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني في البلاد. يمكن لدعم المجتمع المدني في فهم كيفية تداخل الهوية الرقمية مع قضاياهم وأهميتها بالنسبة للأشخاص الذين تخدمهم أن يحدث فرقاً، لكن هذه المجموعات تحتاج أيضاً إلى القدرة المالية وقدرة جماعية لدمج اهتمامات الهوية الرقمية في عملهم. يمكن لهذا الدعم إنشاء شبكة من الناشطين والمنظمات التي تتعامل مع قضايا مثل الموافقة وحماية البيانات مع مبادرة باراديغم الرائدة، وبالتالي تعزيز العمل الذي بدأ بالفعل وزيادة الضغط على الحكومة بطريقة لا يمكن أن تحققها منظمة واحدة.

تدور أحد أهم القضايا التي وجدناها في نيجيريا حول الوصول والمعلومات. لا يمكن تحقيق هدف الحكومة النيجيرية المتمثل في الشمول المالي حين تواجه العديد من المجتمعات التي تنوي مساعدتها عوائق أثناء التسجيل. يمكن أن تعكس استراتيجيات المناصرة احتياجات مجموعة واسعة من المجتمعات التي يخدمها المجتمع المدني، من الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. سيكون التعامل مع رسوم التجديد والتكاليف المرتبطة بالتسجيل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعدد الكبير من النيجيريين الذين يملكون موارد مالية محدودة. تُعد مراكز التسجيل سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الريفية، وخاصة النساء اللاتي لا يشعرن بالراحة في قاعات الانتظار بجانب الرجال لأسباب اجتماعية، من الأمور الهامة للوصول إلى أكثر السكان تهميشاً.

أخيراً، يعد عمل مبادرة باراديغم بشأن مشروع قانون الحقوق والحرية الرقمية أمراً بالغ الأهمية. يجب أن يعطي أي استثمار في تحسين الهوية الرقمية الأولوية للدفاع عن حماية البيانات وضمان حقوق النيجيريين.

<sup>15</sup> Adegoke, A., & Ilori, T. (2019, August 3). Digital Rights and Freedom Bill Archives: The Leap and the Hurdles. Paradigm <http://paradigmhq.org/tag/digital-rights-and-freedom-bill/>

<sup>16</sup> Ekwealor, V. (2019, March 27). Nigeria's president refused to sign its digital rights bill, what happens now? Techpoint.Africa. <https://techpoint.africa/2019/03/27/nigerian-president-declines-digital-rights-bill-assent/>